نشرة
الوفاء
والإصلاح
وفاء ... بناء ... انتماء
آب 2019

بيـــــان

نحن مقاطِعون وندعو إلى مقاطعة انتخابات الكنيست يوم 17-9-2019

منذ تأسس حزب الوفاء والإصلاح أواسط عام 2016 أعلنا عنه حزباً سياسياً جماهيرياً غير برلماني، لأننا نؤمن بالعمل الميداني بين جماهير شعبنا، لا نرشُح ولا نترشَّح للكنيست . أما فيما يخص الانتخابات للكنيست ال 22 التي ستجري يوم 17-9-2019 على صعيد التصويت أو الاقتراع، فإننا نعلن في حزب الوفاء والإصلاح أننا مقاطعوها ولن نخرج للتصويت وندعو أعضاء وأنصار الحزب بل وجميع أبناء مجتمعنا أيضاً الى مقاطعتها وذلك لأسباب كثيرة وأهمها :-

1- الكنيست الإسرائيلي هو حجر زاوية في المشروع الصهيوني لم يُبنَ ليُحِقَّ لنا حقاً ولا ليَرفعَ عنا ظلماً نحن العرب الفلسطينيين في هذه البلاد.

2 - 7 عقود (70 عاماً) 1949-2019 هي فترة كافية لكي يقوم داخلنا الفلسطيني بجرد حساب ومراجعة معمقة لتجربة المشاركة في الكنسيت الإسرائيلي ، وإننا لنجزم أن النتيجة أو المحصلة تؤول إلى الصفر بل وَقَعَ إضرار بهويتنا، فلا تأثير للأعضاء العرب على كبرى القضايا المفصلية التي تمس وجودنا وعصب حياتنا ،فلم تُستعد أراضينا المصادرة، ولم يُمنع الهدم عن بيوتنا، ولم تتوقف الاعتداءات على مقدساتنا الإسلامية والمسيحية و لم يُمنع سن القوانين العنصرية بل تلقينا صفعةً بسن قانون القومية الرامي إلى محاولة إنهاء الوجود العربي الفلسطيني التاريخي في هذه البلاد، كل ذلك حصل رغم طاقات وكوادر عربية استُثمرت في غير مكانها.

3- إن الوجود العربي على مقاعد الكنسيت هو خدمة و تلميع للوجه القبيح للمؤسسة الإسرائيلية بيمينها ويسارها، وإن ال 70 عاماً الماضية تشهد أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سارت على نفس النهج الاستعلائي والاقصائي تجاهنا نحن البقية الباقية على أرضها بعد نكبة شعبنا عام 1948 وتبججت بديمقرطيتها أمام العالم مستندةً إلى وجود البعض منا في الكنيست.

وهنا نؤكد أنه آن الأوان لتعزيز دور لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية عبر إعادة بنائها وانتخابها انتخاباً مباشِراً من أهلنا في الداخل الفلسطيني لتكون ذا ثِقل وهيبة ومكانة وتمثل جميع شرائح شعبنا ، وكذلك نبني ونعزز مؤسساتنا الأهلية على أسس وطنية سليمة ، معوّلين على العمل الشعبي الذي أثبت نجاعته في محطات نضالية كثيرة من تاريخ شعبنا .

حزب الوفاء والإصلاح
في الداخل الفلسطيني
الأربعاء 3-7-2019

بقلم البروفيسور إبراهيم أبو جابر

قوانين عنصرية بالجملة في ظل حضور عربي دائم في الكنيست!!

بقلم الشيخ حسام أبوليل

نقاطع الكنيست حبا لوطننا ومجتمعنا

بقلم المحامي زاهي نجيدات

بالمقاطعة وفقط بالمقاطعة نتحرر من قيود الكنيست

إعداد:- د. حسن صنع الله

قائمة بأخطر القوانين علينا كعرب

بقلم الأستاذ يوسف كيال

ماذا لو كنا خارج الكنيست

بقلم المستشارة الأسرية دانية خالد

دور المرأة بعيداً عن الكنيست

كلمة العدد

ألا تكفي 70 عامًا لنعيد النظر بتجربة الكنيست

سؤال نطرحه على أولئك الذين يصرون على خوض تجربة الكنيست، وان كان بعد 70 عامًا اتضح للقاصي والداني، للكبير والصغير أن المحصلة والثمرة تؤول إلى الصفر، فلم ترد لنا المشاركة في لعبة الكنيست أرضًا مصادرة، ولا أنقذت بيتًا من الهدم، بل إنها الكنيست التي شرّعت قانون القومية المنكِر لوجودنا كشعب وكمجتمع ذي حقوق جماعية، بل إنها الكنيست التي شرّعت وسرّعت بهدم بيوتنا بحجة" البناء غير المرخص"، وهي الكنيست التي ميّعت خطاب بعض المشاركين منا في لعبتها لدرجة أنهم باتوا على استعداد للمشاركة في الحكومات الإسرائيلية(حتى وإن رافق ذلك شروط فلسفية)، بالمقابل فإن الثمار الإعلامية التي تجنيها المؤسسة الإسرائيلية كبيرة جدًا، فهي تتستر على ظلمها متعدد الأشكال والألوان تجاهنا بوجود أعضاء كنيست عرب " يمارسون حقهم الديمقراطي".

10 أيام تفصلنا عن انتخابات الكنيست ال 22 والسؤال الملح يطرح نفسه، أما آن الأوان بعد70 عاماً أن ننتخب لجنة المتابعة مباشرة من أهلنا وأن نبني مؤسساتنا الأهلية كلها على أساس قيمنا الوطنية والإجتماعية لننزل جميعا إلى هموم الناس لا أن نستمر بركوب الفيل الهائج الذي يدوس أهلنا صباح مساء.

الأقصى في خطر

إن سابقة اقتحام المسجد الأقصى من قبل قوات الاحتلال بُعيد صلاة عيد الأضحى حيث الآلاف المؤلفة من المسلمين كانوا متواجدين، وذلك من أجل إدخال اليهود الذين يحيون ذكرى" خراب هيكلهم" المزعوم، هذه السابقة لها مدلولات خطيرة جدًا لا سيما في ظل حالة التردي التي أُصيبت بها الكثير الأنظمة العربية، التي بهرولتها للتطبيع مع الجانب الاسرائيلي فإنها تشجعه وتعطيه الجرأة على المضي قدمًا بمخططاته المكشوفة والمعروفة للقريب والبعيد والمدعومة أيضًا بحالة نفاق سياسي عالمي ....

لذلك على اهلنا المقدسيين وأهلنا في الداخل الاستمرار بشد الرحال والتواجد قدر الإمكان في المسجد الأقصى المبارك كدرع بشرية متكلين على الله ثم على الشعوب المسلمة والعربية التي لن تترك الأقصى وحيدًا.

بقلم البروفيسور إبراهيم أبو جابر

قوانين عنصرية بالجملة في ظل حضور عربي دائم في الكنيست!!

بنت الحركة الصهيونية مشروعها الباطل على قواعد ونظريات عنصريّة منذ عام 1897 في مؤتمر بازل، معتمدة على مقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" التي نظّر لها يسرائيل زانجويل وهرتزل نفسه. هذه المقولة طبّقتها الحركة الصهيونية وأذرعها الإرهابية المختلفة ابتداء بتهجير أغلبية الشعب الفلسطيني من وطنه بما عرف بنكبة عام 48 والاعلان عن قيام الكيان الاسرائيلي.

يشارك فلسطينيون من الداخل ممن بقوا بعد النكبة منذ عام 1949 الى اليوم (2019) في الكنيست الإسرائيلي، التي سنّت عديد القوانين العنصرية والفاشية ضد أبناء شعبنا الفلسطيني ومجتمعنا العربي في الداخل. والقوانين العنصرية هذه المقصود بها تلك القوانين الداعمة للاحتلال والاستيطان ومنحه الشرعية، وكل قانون يستهدف الفلسطيني كفلسطيني أينما وجد، إن كان من خلال قوانين مباشرة، أو غير مباشرة، وقوانين أخرى تبدو في واجهتها كأنها تعديلات للقوانين الجنائية، إلا أنها تسن على خلفية أحداث سياسية هي انعكاس لسياسة التمييز العنصري.

فمنذ الإعلان عن الكيان الاسرائيلي على ٧٨٪ من الارض الفلسطينية عام ١٩٤٨م واحتلالها لبقية الارض الفلسطينية عام ١٩٦٧م وهي تتعاطى مع قوانين الطوارئ البريطانية الخاصة بمصادرة الأراضي العربية مثل قانون الأرض الموات (1921) وقانون الغابات (1926) وقانون الاستملاك للمنفعة العامة (1943) وأنظمة الطوارئ (1945) وغيرها، وتسن القوانين العنصرية ضد الفلسطينيين، ولنهب الأراضي الفلسطينية فرضت السلطات الإسرائيلية مباشرة بعد النكبة أنظمة الطوارئ (الحكم العسكري) لإحكام قبضتها بالقوة العسكرية.

الحضور العربي الدائم في الكنيست الإسرائيلي لم يثن السلطات الإسرائيلية عن مشاريعها، ولم يزعجها البتّة، ولم يعطّل لها مشروع قانون، وانما العكس غدا الأعضاء العرب شهودا على إقرارها حتى وان عارضوها. لقد سنّت الكنيست في ظل هذه الظروف عشرات القوانين، ابتداء من قوانين الخمسينيات الخاصة بأراضي المهجرين الفلسطينيين أو ما أطلق عليهم بالغائبين الى تلك الخاصة بمنح الشرعية لاستيطان هذه الأراضي من قبل المستوطنين اليهود.

استمر مسلسل سن القوانين والتعديلات القانونية العنصرية بوتيرة أكثر، وفي ظل الحضور العربي في الكنيست أيضا ،بعد وصول حزب الليكود المتطرف للحكم وتحالفه مع اليمين بخاصة بعد وصول نتنياهو لرئاسة الحكومة ،وخلال دورة الكنيست ال20 بالذات على اثر انتخابات مارس/آذار 2015 الذي أقرّ 25 قانونا عنصريا بالقراءة النهائية، إضافة إلى وجود 15 قانونا في مرحلة التشريع، وطرح على جدول أعمال الكنيست 136 قانونا أخرى، ومن أبرز هذه القوانين: قانون ما يسمى بالإرهاب، قانون تسوية الاراضي(تبييض الاستيطان)،قانون رفع الاحكام بحق الاطفال راشقي الحجارة، قانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام، قانون محاكمة الاطفال دون سن 14 عاما ،وقانون كيمينتس وغيرها كثير، حيث ختمت بقانون القومية المشؤوم الذي الغى الوجود الفلسطيني في البلاد .

وعليه أين تأثير الحضور العربي في الكنيست يا سادة يا كرام، ما دام هذا الكم من القوانين العنصرية قد أقرّت خلال مشاركة وعضوية العرب في الكنيست، وعلى رأسها قانون القومية العنصري؟ هذا القانون الذي نسف أقوى حجة تبرير المشاركة في انتخابات الكنيست، وأعطى مصداقية أكثر للمقاطعة!!

بقلم الشيخ حسام أبوليل
رئيس حزب الوفاء والإصلاح

نقاطع الكنيست حبا لوطننا ومجتمعنا

إنها الإيجابية والحب أن ننحاز للإجماع الوطني وأن ننتصر لثوابتنا بوحدة حقيقية, أن نحيي ونعزز العمل الجماهيري الذي أثبت نجاعته وفاعليته في مناسبات وطنية كثيرة, من أجل رفعة مجتمعنا والمساهمة الجادة الفاعلة في مواجهة الآفات التي تعصف به, وللتذكير نحن على أبواب الذكرى 19 لهبة القدس والاقصى ومع مرور سنتين على أحداث البوابات الإلكترونية في الأقصى ألتي تذكرنا بالفاعلية الجماهيرية والعمل الوحدوي بعيدا عن الكنيست والفئوية الضيقة؟!

إن المشاركة في الكنيست الصهيونية والعنصرية بامتياز تفرقنا وتميع هويتنا وهي مقبرة الوحدة وتضييع للوقت والجهود وتلمع وجهها القبيح, ولم ولن ترد لنا حقوقنا أو تحقق لنا العدالة والمساواة المزعومة, بل ازدادت جشعا وظلما بحقنا مع كل الوجود العربي فيها, حتى أفقدت ثقة الجمهور بقيادتها ولجنة المتابعة التي ضعف دورها بالانشغال والاعتماد على "نضال الكنيست", وعزفت عن المشاركات الفاعلة في النشاطات الوطنية والاجتماعية, إنها الحقيقة, وليت هذه الطاقات والجهود للوصول لكرسيها يكون في معالجة قضايانا وهمومنا.

نعم إن مقاطعة انتخابات الكنيست واجب وطني, حبا لوطننا وتمسكا بهويتنا وحرصا على وحدة نضالنا, وليست الكنيست هي ساحة النضال والتأثير الحقيقي لاسترجاع أو نيل حقوقنا كما يصورونها لنا, وينعتون المقاطعين بالتفرج واللامبالاة والبعد عن الحكمة والواقعية والحنكة السياسية, وأننا في مرحلة حرجة, وأن مقاطعتنا تصب في صالح اليمين,... كلها مصطلحات عفى عليها الزمن, واسطوانة مهترئة لا تقنع الا الضعفاء, وإن من يريد الاستبدال نتنياهو وائتلافه اليميني بحكومة جنرالات الحرب وبنفس الائتلاف اليميني المتطرف لهو الاستخفاف بالعقول.

لسنا متهَمين ولا المقاطعة تهمة.

نعم نقاطع وندعو لها بقوة, لأننا كنا وما زلنا ندعو الى أن تضمنا هيئة منظمة منتخبة من جميع أبناء شعبنا, تجمع كل أطياف مجتمعنا, تتكلم بلسان واحد, ترعى مصالحه وتعيش همومه وتسعى جاهدة لحل مشاكله وترفع صوت الداخل وقضاياه الى كل العالم بقوة ووفق مخطط وبرامج مدروسة وواقعية, بل تنتصر لقضايا شعبنا الفلسطيني موحدين, هذا هو الميدان والقيادة الحقيقية

عندما ندعو الى هذه المقاطعة لا يعني أننا نعادي أحدا من أبناء شعبنا, أحزابا وقيادات مؤيدة لانتخابات الكنيست الصهيونية, ولا يعني اننا نجعل بيننا وبينهم قطيعة, بل إن تعاوننا في خدمة قضايا شعبنا عبر النشاطات الموحدة سيستمر, ولذلك ليس من أخلاقنا ولا نقبل التجريح الشخصي لأحد, لان مشكلتنا بالأساس مع المؤسسة الإسرائيلية العنصرية وذراعها الكنيست, ونريد لهذه الأحزاب والقيادات الخير وعدم التلطخ بهذه الدمغة السيئة, نريد لها ان تعود حقيقة إلى شعبها وبناء مؤسساتنا بهوية واحدة ولسان واحد ونضال موحد, فمن شعبنا نستمد شرعيتنا وقوتنا الوطنية, ومنه الحصانة والأمان, لأننا سنكون يومها شعبا حقيقيا.

لذلك نرى ان مقاطعة انتخابات الكنيست تصب مباشرة في حب وطننا ومجتمعنا وفي مصلحته, وتعزز التمسك والتميز بهويتنا ولا نريد لشعبنا الذوبان والتخبط.

بقلم المحامي زاهي نجيدات

بالمقاطعة وفقط بالمقاطعة نتحرر من قيود الكنيست

إن مما لا شك فيه أن الدخول في لعبة الكنيست الإسرائيلي يفرض قيودًا كثيرة على المشاركين فيها، هذه القيود هي بمثابة كوابح للعمل والتحرك الحر.

إن التحرك في دفيئة أقصى ما يمكن فعله فيها هو استعمال أدوات محصورة من استجواب وزير أو رسالة لوزير أو تلقي وعود ثم الصراخ كم وكما تريد تمامًا كالذي يركض ركضًا موضعيًا، بل كمن يركض القهقرى، فهل يعقل ان نبقى 70 عامًا على هذا الحال الذي تؤول محصلته إلى الصفر.

يا ليت اللاعبين في الكنيست اكتفوا بالركض الموضعي بل ها هم يهدمون سقف المطالب الوطنية على رؤوسهم أولًا وان لم يتحرك الداخل تحركًا واعيًا رادعًا فإن السقف سيُهدم على رؤوسنا جميعًا، استعداد للتحالف مع ميرتس، ثم استعداد للدخول في حكومة مركز وسط (وإن تم الحديث مع شروط فلسفية) ثم الاستعداد للدخول بحكومة يمين.... إن مجرد النطق بهذه الكلمات كان يومًا من الأيام ضربًا من الجنون ومن "المحرمات السياسية"، ما كان يجرؤ عليه أحد ممن ينتسبون أو يزعمون أنهم ينتسبون إلى أحزاب أو حركات وطنية في داخلنا الفلسطيني ، أما تبني قضايا الشواذ جنسيًا فهو هدم للسقف الإجتماعي....وهو تحطيم لسفينة مجتمعنا وسط البحر الهائج.

إن وجود البعض منا داخل لعبة الكنيست يصَعِّب علينا كثيرًا شرح قضايانا في الخارج وقد عبّر عن ذلك بعض النشطاء الغربيين أثناء اللقاء ببعض النشطاء من داخلنا الفلسطيني قائلين انه التناقض بعينه أن يشكو أهل الداخل الفلسطيني من ظلم المؤسسة الإسرائيلية بحكوماتها المتعاقبة ومن كافة أشكال الاضطهاد التي لم يحلم بها نظام الفصل العنصري(الأبرتهايد) في الوقت الذي يتواجد البعض منا على مقاعد الكنيست ويلعب ضمن شروط اللعبة الإسرائيلية وهو بذلك يلمع الوجه القبيح لهذه المؤسسة التي تخنقنا "بديمقراطيتها" بل ان التواجد على مقاعد الكنيست هو بمثابة "شهادة زور " تستثمرها المؤسسة الإسرائيلية في دعايتها الإعلامية في الخارج لإثبات انها " الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط..".

إن الوقوف أمام المؤسسة الإسرائيلية يكون من خارج قواعد لعبتها، يكون من لجنة متابعة ذات هيبة ومنتخبة مباشرةً من قِبَل أهلنا في الداخل، ما من شأنه أن يُكسب قراراتها وتحركاتها النضالية وزناً اكبر بكثير في عيون المؤسسة الإسرائيلية أولًا ثم في عيون العالم الذي لا يرانا حتى الآن إلا من خلال عيون السفراء الإسرائيليين طلائعيي الماكنة الإعلامية الإسرائيلية.

من اجل ما ذُكر وغيره الكثير نحن في حزب الوفاء والإصلاح مقاطعون وندعو أهلنا الى مقاطعة انتخابات الكنيست التي ستجرى يوم الثلاثاء الموافق 17/9/2019 لأنه بالمقاطعة وفقط بالمقاطعة نتحرر من قيود الكنيست.

إعداد:- د. حسن صنع الله

قائمة بأخطر القوانين علينا كعرب

و التي سُنت في الكنيست منذ 2015 (نشأة القائمة المشتركة) وحتى الآن

قانون إعفاء المخابرات من توثيق التحقيق 2015-6-25: والذي يعفي جهاز المخابرات الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية من توثيق التحقيقات بالصوت والصورة، وذلك لمدة خمس سنوات إضافية. وهذا يتيح التعذيب لانتزاع الاعترافات.

قانون رفع الأحكام بحق الأطفال راشقي الحجارة 2015-7-21: قانون ينص على إمكانية فرض عقوبة السجن لمدة عشر سنوات على راشقي الحجارة، حتى من دون إثبات نية إلحاق الضرر.

قانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام 2015-7-30: قانون يمكن سلطات الاحتلال من إجراء التغذية القسرية للأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام.

قانون التفتيش الجسدي 2015-10-19: يجيز لكل شرطي أو جندي، في منطقة أعلن قائد الشرطة فيها أنها منطقة ذات أخطار أمنية، أن يفتش أي شخص جسديًا في الشارع، حتى من دون أن يكون مشبوهًا.

قانون محاكمة الأطفال دون سن 14 عاما 2015-11-25: وينص القانون على أن المحكمة تستطيع أن تحاكم أطفالا من سن 12 عاما، لكن عقوبة السجن الفعلي تبدأ بعد بلوغهم سن 14 عاما، بحيث يصبح جيل المسؤولية الجنائية هو 12 عاما، ويمكن اعتقال طفل والتحقيق معه وبعد إدانته يتم إرساله إلى إصلاحية مغلقة، ويبقى فيها إلى أن يبلغ 14 عام.

قانون مكافحة الإرهاب 2016-6-15: يهدف الى قمع الحريات، وضرب النضال والمقاومة الشعبية، الفردية والجماعية. ويعطي القانون جهاز الشرطة والشاباك الشرعية لقمع أي نشاطات احتجاجية ضد السياسات الإسرائيلية، أي تجريم العمل السياسيّ الفلسطيني.

قانون كامينتس 2017-5-4: قانون التخطيط والبناء تصحيح رقم 109 بعد تقديم توصيات كامينتس نائب المستشار القانوني للحكومة، يقضي بإضافة ومضاعفة العقوبات وهدم البيوت في الوسط العربي.

قانون أساس القدس الموحدة عاصمة إسرائيل المعدّل 2018-1-1: ويقضي القانون بأنّ أي تغيير لقانون أساس: "القدس عاصمة إسرائيل"، يحتاج إلى أغلبية عددية من 80 نائباً.

قانون احتجاز جثامين الشهداء 2018-3-7: وهو إضافة لقانون مكافحة الارهاب يتيح احتجاز جثامين الشهداء منفذي العمليات دون سقف زمني ملزم، وفرض شروط على جنازاتهم من قبل "قائد المنطقة".

قانون سحب الإقامة الدائمة من أهالي القدس والجولان 2018-3-7: يجيز لوزير الداخلية الإسرائيلي، سحب الهوية المقدسية او الإقامة الدائمة من اهل الجولان في حال نسب له الاحتلال، تهمة ارتكاب عملية "إرهابية"، بموجب تعريف القانون الإسرائيلي للإرهاب.

قانون المثليين (الشواذ جنسيا) مر بالقراءة الأولى 2018-6-20، والذي يحظر التمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجندرية: صوّت نوّاب الجبهة لصالحه (دوف حنين، أيمن عودة، د. يوسف جبارين، وعايدة توما سليمان)، فيما قاطعه باقي اعضاء المشتركة من العربية للتغيير والتجمع والحركة الاسلامية، الامر الذي ادى الى مرور القانون بالقراءة الأولى بفارق صوت واحد (37 مع مقابل 36 ضد).

قانون خصم مخصصات رواتب الأسرى والشهداء 2018-7-2: ويقضي بأن يتم خصم قيمة المبالغ التي تدفعها السلطة الفلسطينية للأسرى وذويهم، من عائدات الضرائب التي تجبيها سلطات الاحتلال، وتجميدها في صندوق خاص.

قانون أساس:(قانون القومية) إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودية 2018-7-19: وينص على ان إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي وعاصمتها القدس الكاملة الموحدة وأن اللغة العبرية وحدها هي اللغة الرسمية، وأن الدولة مفتوحة أمام قدوم اليهود ولم الشتات، وتعتبر الدولة تطوير الاستيطان قيمة قومية وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته، ويمنح اليهود وحدهم حق تقرير المصير في إسرائيل.

قانون منع فلسطينيي الضفة من رفع دعاوى مباشرة أمام المحكمة العليا الإسرائيلية 2018-7-26: يهدف إلى منع الفلسطينيين في الضفة المحتلة، من التوجه مباشرة إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، بالتماسات ضد قرارات صادرة عن سلطات الاحتلال، والحكم العسكري.

قانون بمنع مضاعفة تخفيض فترات الاعتقال للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال 2018-11-5: وهو تعديل للمادة 68أ من قانون السجون لعام 1971، ويقضب باستثناء الأسرى الفلسطينيين "الأمنيين" من الإفراج الإداري الموسع.

قانون منع تقليص فترات سجن الأسرى الفلسطينيين 2018-12-25: يُحرم بموجبه الأسرى الفلسطينيين المتهمين بالقتل من تخفيض ثلث مدة الحكم، استنادا للقانون الإسرائيلي "مكافحة الارهاب لعام 2016"، بدواعي أنهم يشكلون خطراً على أمن "إسرائيل" ومواطنيها ويجب أن يقضوا فترات محكومياتهم كاملة.

بقلم المستشارة الأسرية دانية خالد

دور المرأة بعيداً عن الكنيست

تألقت المرأة عبر التاريخ بمشاركتها الفاعلة وكانت تلعب أدواراً مهمّةً، وتتمتع بقدرة كبيرة في اتخاذ القرارات المختلفة في شتى مجالات الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة، الإقتصاديّة والثقافيّة والتربويّة وكذلك الفقهيّة ، وبهذا لا يمكن الإستهانة بها، أو التقليل من شأنها، وتُعدُّ المرأة جزءاً لا يتجزأ من كيان المُجتمع ككل، كما أنّها عُنصر مركزي للمجتمع، بل تتعدّى اكثر من ذلك لتكون هي الجزء الأهمّ والاشّد تأثيراً في المجتمع ، ويُعدُّ دورُ المرأة في نهضةِ المُجتمعِ كبيراً جدّاً وذا أثرٍ بالغ الوضوح في ما مرت به البلاد من تغيرات وانعكس هذا الدور على تطور ونماء المجتمع وبناء الأجيال ، كما تتجلى مساهمة المرأة وأثرها فى المجتمع من خلال عدة أدوار، منها:

دورها في نشر الثقافة الفكرية: من خلال انخراطها في ميدان الحيّز العام في المجتمع ، واعتلاء منصّات الاعمال الشعبية بكل اطيافها ، وتخصيص جزء من وقتها لذلك، لما للمرأة من قدراتٍ ومهاراتٍ وسماتٍ شخصيةٍ ونفسيةٍ، مما يُساعدها على التّعامل مع بعض الحالات التي لا يستطيع الرجل التعامل معها كالحالات التي تخصُّ النّساء وما يتعلّق بهنّ ، فالمرأة تستطيع أن تتولّى قيادة الكثير من المؤسّسات والهيئات الرسميّة التي تُعنى بالأمور الأسريّة والاجتماعيّة والحقوقيّة بكفاءة، وكي تتقلد المرأة رئاسة وإدارة هذه المؤسسات واندماجها بالمجتمع لا تحتاج الى فتاتٍ تلقيه لها مؤسسةٌ بنيت على إضطهادها وتهميشها كفلسطينية أولا وكإمرأة ثانية .

دور المرأة في التنشئة الاجتماعيّة : ويكون ذلك بمساهمتها في الشّراكة بوضع البرامج والمشاريع التي تُطرح على أجندة العمل الجماهيري والنّشاطات التربويّة الاجتماعيّة للمؤسّسات ، تحتاج الى قرار ذاتي وتواصل مباشر مع المؤسّسات ولسنا بحاجة الى خوض معركة انتخابية للجلوس على مقعد الكنيست الذي اثبت اختبار النتيجة عدم جدواه، بل واستخدامه ليظهر الحاكم الاسرائيلي بمظهر المخلص المحرر لمرأة "إضطهدها مجتمعها" فكان الأولى إصلاح المجتمع من الداخل بدلاً من إصلاحه من على منصة تعاديه علناً .

دورها بالاهتمام بقضايا المجتمع ومشاكله: من خلال منح الدّعم العاطفي والنّفسي لأفراد المجتمع خاصّةً في أوقات الشّدائد بتثبيتهم واحتوائهم ، والتّنشئة والتّربية على المبادئ الصحيحة والقيم المُجتمعيّة الحقّة، ويتعدّى دورُ المرأة كونه مجرّد تربية إلى كونه إعداداً لجيلٍ يستطيع التّعامل مع المجتمع، ويُحسن قيمة الأنتماء، ودورها الرائد برفد النساء بالمَهارات الاجتماعيّة كما تُوضّح لهن حقوقهن وواجباتهن.

دورها في المشاركة السياسيّة بعمليّة نشر الوعي والانتماء و المشاركة في إحياء المناسبات الوطنيّة وغرس القيم المجتمعية الصالحة التي تبني مجتمع قوي البنيان شامخ العُلو مغذّى العقل:-

فمن خلال هذه المنصّات تستطيع المرأة أن تكون العنصر القريب من أفراد المجتمع على كافة أطيافه. وأثبتت العقود الماضية أن الحراك الشعبي والتقرّب من الناس وحشد الجماهير، و التأثير بهم يكون من خلال النشاطات الشعبّية والاجتماعيّة والاحتكاك بهم والتقّرب إليهم.

إن المرأة التي تحمل همَّ المجتمع وتقلق لمستقبل الأجيال تستطيع أن تفتح عدّة أبواب للنضال بواسطة مفتاح العلم والثقافة التي تمتلك بعيداً عن الكنيست. وكما علمتنا ماجدات شعبنا على مر تاريخه أن لهن دوراً مركزياً لا يمكن إخفاؤه أو التنكر له لكنه لن يظهر من داخل أروقة تلك المؤسسة التي لعبت دوراً لئيماً في إسكاتهن وإيصاد الأبواب بوجوههن .

بقلم الأستاذ يوسف كيال

ماذا لو كنا خارج الكنيست

هناك إجماع في الداخل الفلسطيني على مستوى أبناء المجتمع والقيادات المختلفة أن أبناء الشعب الفلسطيني عموما والداخل الفلسطيني خصوصا يتعرضون لأبشع أنواع الظلم الذي يمتد على مدار عشرات السنوات والذي قل نظيره في الزمن المعاصر، فأخطبوط الظلم هذا يشمل الأرض ، الإنسان ، الحجر والشجر والمقدسات والهوية الوطنية واللغة ولقمة العيش وحتى أنه يستند الى برامج ومشاريع عدة لمحاربة مستقبل أبناء هذا المجتمع . لقد ثبت أن دخول الكنيست الإسرائيلي كوسيلة لمقاومة هذا الظلم ليس فشلا فحسب، بل ساهم بصورة غير مباشرة في تقزيم هول الظلم وحدّ من الروح المعنوية لمقاومته وفرض معادلة جديدة عنوانها نحن نتكلم عن اضطهاد دم من على منابر " برلمانهم" وهم يتوغلون في ظلمهم على أرضنا ، ولأي مآلات كارثيه وصلنا بهذه المعادلة .

يتطلب واقع الداخل الفلسطيني ان تتحمل الاحزاب السياسية مسؤولياتها أمام شعبها وتنتهج أساليب نضال جديدة بعيدة عن ملعب الكنيست لتسحب البساط من تحت أقدام المتعاقبين على رئاسة الحكومة التي يتخذون من المشاركين من بيننا في الإنتخابات حجة أمام العالم فيسوقون الأكذوبة أننا الفئة السكانية الوحيدة في العالم العربي التي تمارس حقها الكامل في التعبير عن الرأي ، وبإسم هذه الديمقراطية يتم تجنيب السلطات مساءلة العالم لها على ما يجري على أرض الواقع من جرائم بحق أبناء شعبنا . فلو أننا لسنا في الكنيست لتوفرت لنا الفرصة للفت نظر العالم الى مشكلتنا ولاستجلبنا تعاطف الشعوب الغربية خاصه واحرجنا المؤسسة الإسرائيلية في المحافل الدولية، كما حصل للسود في جنوب أفريقيا اثناء حكم الابرتهايد . ولو أنا لسنا في الكنيست لكنا أوقفنا عملية استنزاف الطاقات والمقدرات التي تذهب هباءً منثورًا واستثمرناها بدلا من ذلك في إغناء النضال الجماهيري .

وبدلاً من التواجد في الفنادق وفي الكنيست الذي يشرعن منذ عشرات السنين القهر والظلم بحقنا، نتواجد في الأزقة والحقول والمدارس والأماكن المقدسة والمقابر وفي كل زاوية يتواجد فيها أبناء شعبنا في الداخل لنعيش معهم الهم والألم . ماذا سنقول للشهيد او لصاحب الأرض المصادرة او المهجر الذي أفنى سنين عمره وهو يدافع عن أرضه اذا ما سألنا عن كيفية دفاعنا عن حقه وما أنجزناه ؟

ألغينا عمولة الطابو؟ ، وفرنا مئات الشواقل من الضريبة ؟ أو تمخض صراخنا على مدار عشرات السنين من على منبر الكنيست عن زيادة في مخصصات التأمين الوطني؟ !!

فلا يعقل أن نضع لأنفسنا سقف نضال ضد الظلم في بناية ونحصر أنفسنا فيها كلما أردنا أن نرفع هاماتنا اصطدمنا بسقف هذه البنايه وأتقنّا الصراخ فيها ، وللسخرية ، من نفس هذه البناية تنطلق مشاريع الظلم والقهر التي استوجبت نضالنا ضدها .

إعداد :- الأستاذ يوسف كيال

كلمات متقاطعة

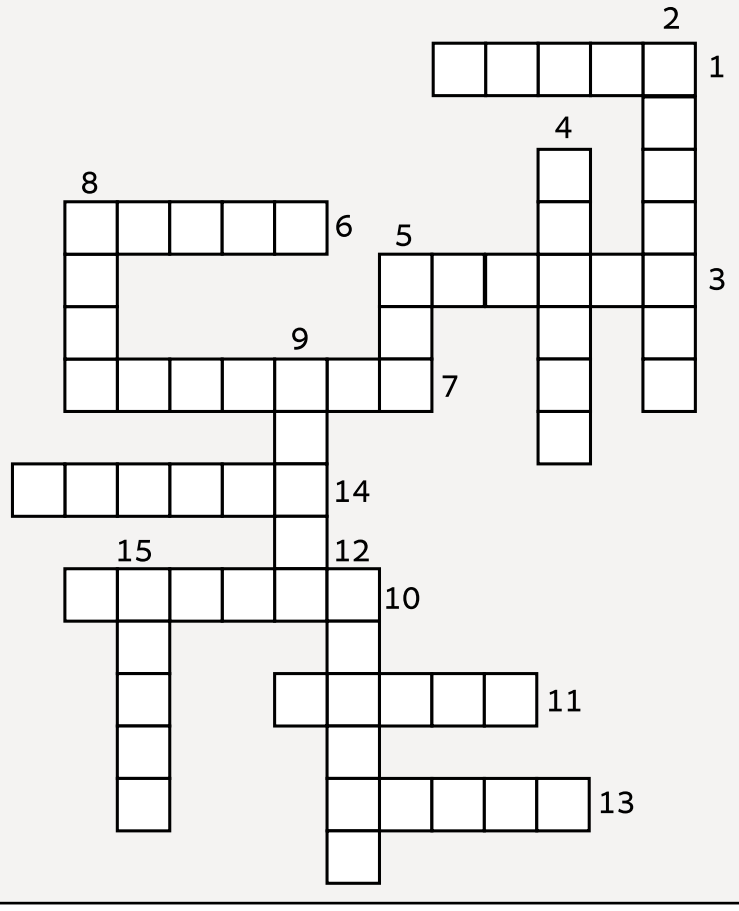

ماذا جنت لنا الكنيست ؟

أملأ الفراغ

-1 زادت نسبة ..... في الوسط العربي.
-2 تم إصدار قانون ..... العنصري .
-3 ازدادت قرارات .....الأراضي الفلسطينية.
-4 تم تغيير ..... مناهج التعليم لصالح الرواية الإسرائيلية
الظالمة حول تاريخ شعبنا .
-5 تم إصدار قرارات ..... عشرات الاف البيوت.
-6 تم..... اللغة العربية كلغة رسمية في البلاد .
-7 أصبحت المقدسات الإسلامية .....
-8 تم افتتاح عشرات الفروع لل ..... في البلدات العربية .
-9 ازداد ..... المسؤولين في الوزارات المختلفة لحل مشكلة العنف والفقر والبطالة .
-10 هنالك.....عام لأبناء المجتمع الفلسطيني من أداء أعضاء الكنيست العرب على الصعيد الوطني والاجتماعي.
-11 تم..... علاقات المثليين .
-12 تم إلغاء تعليم ..... من مناهج التعليم
-13 تم..... قضية الداخل الفلسطيني عن المنصة الدولية.
-14 ازداد..... العنصري في الاعلام العبري
-15 تم..... الكثير من القوانين الظالمة والعنصرية .

تصفحوا الموقع الرسمي
لحزب الوفاء والاصلاح الآن

www.wafaa48.org

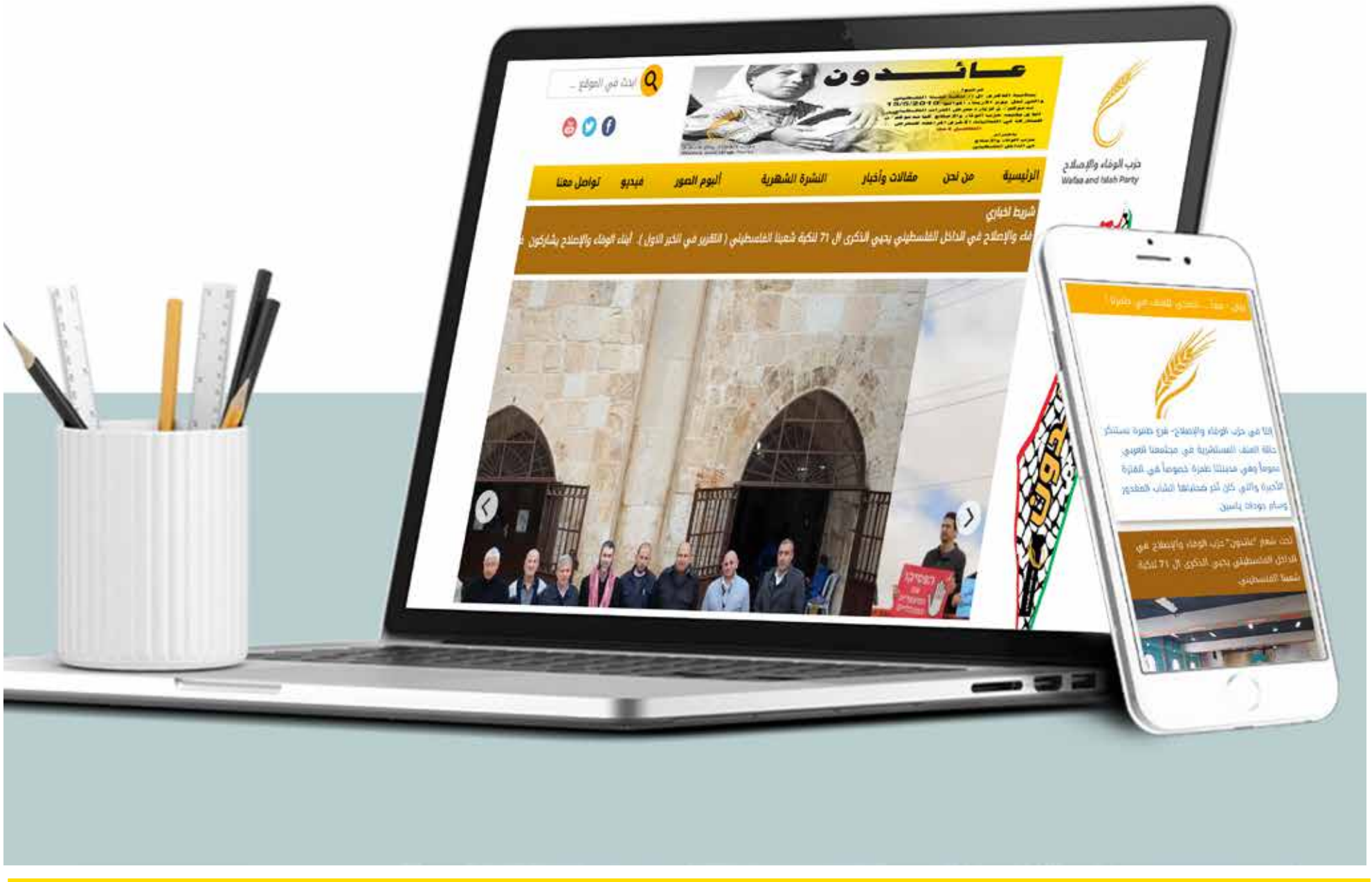

19.8.2019وفد الوفاء والإصلاح أثناء مشاركته في جلسة النظر في طلب الدفاع توسيع نافذة القيد الإلكتروني للشيخ رائد صلاح،

25.8.2019
أعضاء الوفاء والإصلاح يشاركون في افتتاح متحف الرسام العالمي المرحوم عاصم أبو شقره في ام الفحم

فرع حزب الوفاء في عرابة يقيم ندوة حول المجتمع العربي وديباجة التهديد الديمغرافي

اقام حزب الوفاء فرع عرابة محاضرة في المكتبة العامة عرابة يوم السبت الموافق ٢٠١٩/٨/٣ استضاف خلالها كل من رئيس البلدية ود. حسن صنع الله.
وقد رحب رئيس البلدية الاستاذ عمر نصار بالحضور وابدى استعداده الدائم لاستضافة فعاليات من هذا القبيل. وقال نصار إن هاجس التهديد الديمغرافي لدى المؤسسة الاسرائيلية ليس وليد اليوم، فقبل نشأة المؤسسة الاسرائيلية واقامة مرتكزاتها كان هذا الهاجس شغلها الشاغل، واضاف ان المؤسسة الاسرائيلية اقامت على سبيل المثال مشروع المناطر في الجليل من اجل مواجهة هذا الخطر لكن هذا المشروع فشل ولا زال هناك تفوق ديمغرافي للعرب في الجليل. واكد ان جميع المشاريع التي تهدف الى تغيير التوازن الديمغرافي ستفشل كما فشلت المشاريع التي قبلها.
في كلمته حول المجتمع العربي وديباجة التهديد الديمغرافي تناول الباحث وعضو الوفاء والإصلاح د. حسن صنع الله الموضوع من خلال ثلاثة محاور طرح في الاول مشهد مختصر للمشروع الصهيوني الاستعماري العنصري الذي يهدف الى شطب ونفي وتهميش الشعب الفلسطيني.
المحور الثاني تمحور حول طبيعة المشروع الصهيوني والادراك الصهيوني للعربي الذي تمت شيطنته وتجريمه مقابل حماية راسخة لليهودي في الحضارة الغربية.
المحور الثالث حول ديباجة التهديد الديمغرافي قال د. حسن ان هناك ثلاثة هواجس تسيطر على الخريطة الإدراكية الاسرائيلية ألا وهي الهاجس الديمغرافي، ونهاية وجود اسرائيل كدولة يهودية وحق العودة وتقرير المصير للاجئين الفلسطينيين. واكد ان الشعب الفلسطيني يمر في اخطر مراحل نضاله نتيجة المؤامرات التي تحاك ضد قضيته.
اما الدور المطلوب إزاء ما تقدم فهو رفض كل مخطط او مشروع يحاول حصرنا ضمن 2 مليون مواطن، فنحن جزء من شعب وامة، ثم علينا تكثيف العمل الشعبي والنضالي على اساس الثوابت والرافض للمخطط الصهيوني الاستعماري ورفض الاطار الديمقراطي المزيف للمؤسسة القائم على التهميش والتطهير ونفي الاخر.

وفد الوفاء والإصلاح يزور الشيخ صياح الطوري ويلتقيه في كرم أبو اللطيّف بعد انتهاء التحقيق معه

صفحة حزب الوفاء والاصلاح على الفيسبوك:

www.facebook.com/Wafaa48.ar

حزب الوفاء والإصلاح

Wafaa and Islah Party